النزاعات الحدودية و أثرها على السلم و الآمن الإفريقي

The impact of border disputes on African peace and security

د.علي شتيوي [1*]، د. الهادي دوش [2]

[1] جامعة الوادي (الجزائر)، chetriad@gmail.com

[2] جامعة الوادي (الجزائر)، douche-elhadi@univ-eloued.dz

تاريخ الاستقبال: 2021/02/03؛ **تاريخ القبول**: 2021/03/30؛ **تاريخ النشر**: 2021/04/15

ملخص:

تعالج هذه الورقة البحثية ،مسألة النزاع الحدودي في القارة الإفريقية ،حيث استقلت دول القارة حديثا،بحدود موروثة عن الاستعمار ، رسمت الحدود بشكل قسري ،دون الاستجابة الى التركيبة السكنية و الجغرافية ، مما جعل هذه الحدود تشكل بؤر توتر بين البلدان الإفريقية،صنعت بذلك مشهد هش انعكس على قضية السلم و الأمن في المنطقة الإفريقية بصورة عامة ،بالإضافة الى علاقات جوار بين الدول ضعيفة و مهتزة ،مما جعل من القارة الإفريقية تحتل مراتب متأخرة في سلم الاستقرار و التنمية ، الأمن الشامل بكل مكوناته.

تفاقمت الصراعات و النزاعات بسبب الحدود التي فشلت الدول الإفريقية في احتوائها بالطرق السلمية، عبر الوساطة و التحكيم الدولي ،للانزلاق نحو العنف، مما أدى إلى تهديد السلم و الأمن الإفريقي.

الكلمات المفتاح : النزاع الحدودي، السلم و الأمن، الدول الإفريقية، الحدود الإفريقية ،الأمن الشامل

Abstract:

This research paper deals with the issue of the border dispute in the African continent, where the countries of the continent were newly independent, with inherited borders from colonialism, where the borders were drawn forcibly, without responding to the residential and geographical composition, which made these borders constitute hotbeds of tension between the African countries, made with that A fragile scene reflected on the issue of peace and security in the African region in general, in addition to the neighborly relations between the weak and shaky countries, which made the African continent occupy the late ranks in the ladder of stability and development, comprehensive security with all its components.Conflicts and conflicts have exacerbated the borders that African countries have failed to contain peacefully, through mediation and international arbitration, to slip into violence, which has threatened African peace and security.

Keywords: border conflict, peace and security, African countries, African borders, total security

* المؤلف المرسل

I- تمهيد :

تعد النزاعات الحدودية من أخطر النزاعات التي رسمها الاستعمار الأوربي في القارة الإفريقية ، وفق قرارات مؤتمر برلين 1885، الذي تقرر فيه تقسيم القارة الإفريقية بين القوى الاستعمارية و تحديد مناطق النفوذ لكل منها .

لم يراع هذا التقسيم العشوائي أوضاع الكيانات الاثنية في القارة ، حيث تعج المنطقة بصراعات و نزاعات حدودية انفجرت بعد خروج الاستعمار في شكله التقليدي ، و بقائه في بعده الاقتصادي ضمن استثمارات كرست التبعية و التخلف و ربط اقتصاديات إفريقيا بالمستعمر .

بقاء الاستعمار بالشكل الجديد في إفريقيا و دفعه لحروب الوكالة التي تمارسها الدول الجارة في إفريقيا بسبب الحدود الموروثة عن الاستعمار جعلت من قضية السلم و الأمن في المحك و بقاء الأوضاع الأمنية هشة نتيجة تداعيات مسألة الحدود المتنازع عليها .

يكتسي موضوع الامن الحدودي أهمية كبيرة في الدرسات نظرا لما يشكله من تقديم بدائل و مسارات سلمية و ايجابية تركز على الحلول و بناء منظومة تعاون مشترك وفق نظرية (win/win) أي رابح رابح ، لان عدم حل مشكلة النزاعات الحدودية يرهن مستقبل الاطراف المتصارعة و يؤخر عملية بناء الدولة لسنوات ناهيك عن حجم الخسائر و الضحايا.

و بناءا على ما سبق نطرح الإشكالية التالية :

ما هي تداعيات النزاعات الحدودية على السلم و الأمن الإفريقي ؟

يتم الإجابة على هذه الإشكالية ضمن المحاور التالية :

المحور الأول : الحدود و الأمن مقاربة مفاهيمية

المحور الثاني : أسباب و تداعيات النزاعات الحدودية

المحور الثالث : الحلول السلمية للنزاعات الحدودية

1. الحدود و الأمن مقاربة مفاهيمية

تعتبر المفاهيم عنصر مهم و ضابط لمعالجة أي إشكالية ، و عليه لابد من تناول مفاهيم و أبعاد و مكونات العملية الأمنية في سياقها السياسي .

1-1 الأمن المشترك

أ–الأمن في اللغة :

يعني الاستقرار والاطمئنان، نقول: أمن منه أي سلم منه، وأمن على ماله عند فلان أي جعله في ضمانه، والأمان والأمانة بمعنى واحد، فالأمن ضد الخوف، والأمانة ضد الخيانة.

ب– أبعاد الأمن : يعتبر الأمن متعدد الأبعاد يبدأ من الفرد ليصل إلى العالم بشكل عام ،على هذا النحو

– الأمن الفردي للإنسان ضد أية مخاطر تهدد حياته أو ممتلكاته أو أسرته.

– الأمن وطني ضد أية أخطار خارجية أو داخلية للدولة وهو ما يعبر عنه بالأمن الوطني.

–الأمن القطري أو الجماعي، ويعني اتفاق عدة دول في إطار إقليم واحد على التخطيط لمواجهة التهديدات التي

تواجهها داخلياً وخارجياً، وهو ما يعبر عنه " بالأمن القومي أو الإقليمي".

–الأمن الدولي، وهو الذي تتولاه المنظمات الدولية سواء منها الجمعية العامة للأمم المتحدة أو مجلس الأمن الدولي، ودورهما في الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين.

1-2– مفهوم بناء السلم :

ظهر مفهوم بناء السلام لأول مرة على يد عالم الاجتماع النرويجي يوهان غالتوغ في منصف السبعينيات من القرن الماضي ،في دراسة له بعنوان "ثلاث اقترابات للسلام : حفظ السلام،صنع السلام ،بناء السلام "(منصر،2015،ص380)

يرى غالتوغ ان السلام يتأسس على بنى و هياكل تزيل أسباب الصراع ، من خلال الاهتمام بكل المؤسسات و البنى العسكرية و الاقتصادية و غيرها.

و يعرف جون بول ليديريش بناء السلام بأنه "عملية شاملة تتضمن مجموعة كاملة من العمليات و الاقترابات و المراحل لتحويل الصراع باتجاه علاقات سلمية و مستدامة "

قدم بطرس غالي" الصادر عام 1992 المعروف " بخطة للسلام" والذي قدم فيه رؤيته حول تعزيز وزيادة قدرة الأمم المتحدة على تحقيق مفهوم السلام ،تبدأ بالدبلوماسية الوقائية وتستمر مع صنع السلم وحفظ السلم لتصل إلى مرحلة بناء السلم (منصر،2015،ص382)

مما سبق يمكن القول إن الأمن عنصر مشترك بين الامم و يحتاج هذا العنصر الحيوي الى بناء مؤسسات تكفل حماية الأمن ، بالإضافة الى تعزيز علاقات الجوار و التعاون للحفاظ على الأمن كمصدر للاستقرار في كل مناحي الحياة.

ويحتاج التعاون بين دول الجوار الى رسم حدود متفق و متوافق عليها لاستمرار علاقات التعاون.

1-3- الحدود بين الدول:

للحدود أهمية كبرى باعتبارها المعلم الرئيس المكمل بين دولتين أو أكثر ،لأنهما نظامين منفصلين ولكل منهما سيادة مستقلة و منطقة أمنية يجب الدفاع عنها و مجال لممارسة سيادة الدولة و سلطتها .

و تعني الحدود " الحدود هو المؤشر الحقيقي للامتداد الجغرافي الذي تصل إليه سيادة الدول إلى جانب انها المشكل لمظهر السيادة للدولة في مظهرها المكاني ، كنتيجة للتطور السياسي و الاقتصادي الحاصل في العالم في نهاية القرن التاسع عشر إلى يومنا الحالي "(سعد الله، 2003،ص72)

أ-تعريف الحدود السياسية :

عرف قاموس مصطلحات القانون الدولي الحدود على أنها " الخط الفاصل الذي تبدأ أو تنتهي عنده أقاليم دول متجاورة ".

الحدود في اللغة تعني الفاصل، أما المعنى الاصطلاحي في الجغرافيا السياسية ، فتعني الخطوط التي تحدد الأبعاد الجغرافية للدولة و الرقعة الجغرافية التي تمد عليها سيادة الدولة و نفاذ قوانينها، يدخل ضمنها المسطحات المائية او ما تعرف بالمياه الإقليمية ،و طبقات الجو العليا .

حسب الجغرافي الألماني فريدريك راتزل (1844-1904) فالحدود حسبه تمثل العضو الحي المغلف للدولة ، فهي تنمو و تنكمش تبعا لقوة الدولة ،1وهذا ما اتخذه البعض ذريعة من أجل التوسع الخارجي (المجال الحيوي) (ظاهر، 2007،ص82).

يعتبر هذا التعريف الآخير لراتزل مدعاة الى ان الدولة ليست لها حدود و اضحة و انما حدودها تتبع قوتها فتزيد بازدياد القوة و تضعف بضعفها.

في حين يعرف الحد الدولي " بأنه الخط الذي يحدد نطاق سيادة الدولة فوق مساحة من الأرض ، وهو يعين أطراف الدولة و الذي عنده سيادة و قوانين دولة لتبدأ سيادة و قوانين دولة أخرى " و تعد الحدود السياسية للدول و ليدة العصر الحديث ، بينما كانت قديما تظهر في شكل تخوم او مناطق انتقالية تفصل بين قبلتين او إمبراطوريتين أو مملكتين .

كما تم تعريف الحدود بأنها الخط الذي يفصل إقليم الدولة عن الأقاليم الأخرى و التي تمارس سيادتها ضمن نطاقها ،باعتبار الحدود هي خط الدفاع الأول عن الدولة .

ب- طرق تعيين و ترسيم الحدود :(العزيز،ص177)

يتم تعيين الحدود السياسية بالنسبة للدول بالنظر إلى العديد من الاعتبارات من أهمها:

- **أولا عامل القانون الدولي للحدود :**

يلعب القانون الدولي دورا مهم في ترسيم الحدود بالنسبة للدول المتجاورة ، اذا يحدد للدولة إقليمها الجغرافي بدقة الى جانب أنه يحدد هامش السيادة الممنوح للدولة على مستوى اقليمها طبقا للفقيه كلود بلومان ،حيث أصبح اليوم بعد نضج مفهوم الدولة من منطلق قواعد القانون الدولي للحدود الذي يحدد الأقاليم،حيث اصبح القانون الدولي عامل مهم في ترسيم الحدود بعيدا عن منطق القوة بالمفهوم الصلب.

رغم ان تطبيق قواعد القانون قد لا يتوافق مع بعض القواعد القانونية في اتفاقيات مختلفة مثل قواعد القانون الدولي للحدود في تحديد الاقليم البري و البحري لا تاخذ بنص المادة 62 من اتفاقية فينا لقانون المعاهدات لعام 1969 و التي تبين بان تبقى الحدود الإقليمية ثابتة و مستقرة ،الى جانب مبدأ توارث الاتفاقيات المنصوص عليه في معاهدة 1978.

اذن قواعد القانون الدولي للحدود بدأت منذ حدوث مسالة توارث الحدود و استبعاد نظرية تغيير الظروف على الاتفاقيات الخاصة بالحدود.

و هذا ما ذهبت اليه محكمة العدل الدولية في تثبيت الأوضاع على حالها بالقول ان " لكل ما في حوزته" و يبدأ ذلك ابتدأ من نيل الدولة استقلالها بالحدود التي ورثتها عن الاستعمار .

- **ثانيا عامل المنظمات الدولية** : هناك حالات لم يتم فيها الرجوع لقواعد القانون الدولي، من خلال تدخل بعض الدول الكبرى في رسم بعض الأقاليم المتنازع عليها ، مثل حالة البلقان التي تم حلها بتدخل الولايات المتحدة الأمريكية لحل مشكلة التنوع الاثني على الكيانات السياسية سنة 2000.

تدخلت الأمم المتحدة في مسالة الحدود بين يوغسلافيا و مقدونيا و تثبيت الوضع نتيجة وجود اتفاقية ، بعد محاولة برلمان كوسوفو تعديل الحدود ،لكنه رفض من قبل منظمة الأمم المتحدة .(ياسين، 2014،ص108.)

2 :أسباب و تداعيات النزاعات الحدودية

الأسباب كثيرة و متنوعة التي تبقى تغذي النزاعات الحدودية و لعلى الاستعمار واحد من هذه العوامل التي ساهمت و بقيت تساهم في تفخيخ الحدود.

2–1 : أسباب النزاعات الحدودية

هناك جملة من الأسباب تدفع لوجود نزاعات حدودية يمكن إجمالها فيم يلي(العزيز،2006،ص ص177 178) :

- الحدود الموروثة عن الاستعمار التي لم تراع التوزيع الاثني ولا تتناسب مع الأوضاع التاريخية و الجغرافية .
- ترك الاستعمار لبعض المناطق العالقة بين الدول الافريقية مما يتسبب في اشتعال فتيل النزاع بين الطرفين .
- نزاعات حدودية يكون سببها خطوط التقسيم المشترك و عدم وجود اتفاقيات بين الدول لترسيم الحدود.

- ازمة الاندماج الوطني و فشل الدولة في استيعاب كافة مكونات المجتمع ،و هذا ما يجعل من بعض الاثنيات الموجودة على تماس مع دولة مجاورة تتسبب في إثارة النزاعات نتيجة عدم إحساسها بالانتماء و الولاء للدولة الوطنية.

- وجود ثروات باطنية و موارد اقتصادية و مسطحات مائية في مناطق مشتركة يدفع الدول المتجاورة للتحتج بأحقيتها في تلك الموارد .

يمكن القول ان عدد النزاعات الحدودية في إفريقيا وصل الى 13 نزاع حدودي و هذا ما يبرزه الجدول رقم (01) شكل تحديا كبير للمنطقة كما وقف حجر عثره في سبيل التقدم و التنمية ناهيك عن السلم و الأمن في القارة بشكل عام .

2-2 تداعيات الصراعات الحدودية على القارة الإفريقية:

أ- تداعيات النزاع الحدودي بين الدول المجاورة :يؤدي النزاع الحدودي الى جملة من التحديات و لآثار السلبية على دول الجوار و من أبرزها:

- يؤثر الصراع الحدودي على ميزانية الدول ، حيث يتجه شطر كبير منها إلى التسليح و الإنفاق العسكري ، عوض أن تذهب هذه الأموال إلى التنمية و قطاعات حيوية أخرى

- حدوث حركة نزوح كبيرة لسكان المناطق الحدودية، مما يشكل عبء على باقي المناطق.

- ارتفاع مستويات الفقر لدى سكان المناطق الحدودية .

- تعقد حركة السلع و البضائع ورؤوس الأموال من و إلى الدول المتنازعة ،خاصة الدول الإفريقية المغلقة (غير المطلة على البحر).

- يؤثر النزاع الحدودي على الاقتصاد الوطني بشكل كبير جدا ، من خلال هروب رؤوس الأموال إلى مناطق آمنة

- بالإضافة إلى إشكالية عدم استغلال الدولة لمواردها الطبيعية في حال وجود هذا الموارد في منطقة متنازع عليها.

- حدوث شرخ في بعد الأمن الاجتماعي، بسبب ان دول الجوار لها شبكة من العلاقات بين القبائل و الأسر ،حيث يهدد هذا النزاع سبل التواصل بين المجتمع المشترك بين الدولتين المتنازعتين.

- حدوث ضحايا بين طرفي النزاع في حالة الحرب .

-تجارة السلاح :

تشير تقديرات الأسلحة الخفيفة التابع لبرنامج المعهد الأعلى للدراسات الدولية بجنيف في تقرير له ، إلى أن حوالي 100 مليون سلاح خفيف في القارة الإفريقية .

مصدر السلاح 80% الموجود مصدرها بؤر الصراعات السائدة في إفريقيا، هذا الرقم الكبير يجعل من القارة الافريقية رهينة عدم الاستقرار و تكون بذلك قد خرجت من الاستعمار الى النزاعات الخفيفة و الثقيلة احيانا مما يؤثر على السلم و الامن كبيئة جاذبة او طاردة للتنمية و الازدهار.

–انتشار الجماعات الإرهابية :

غياب و فشل الدولة في التحكم في حدودها ، أدى ذلك إلى بروز جماعات إرهابية في دول افريقية و نشطت بشكل كبير على حدود دول مجاورة ، مثل الحدود الجزائرية و التونسية ، بسبب الانفلات الأمني و هشاشة الوضع في مالي و ليبيا .

توسع النشاط الإرهابي القائم على تجارة المخدرات و تهريب السلاح ، و تنفيذ عمليات إرهابية في الدول المجاورة لزعزعة استقرارها .

–الجريمة المنظمة :

مكن الانتشار العشوائي للأسلحة عصابات الإجرام كالمهربين، وتجار المخدرات من تعزيز نشاطاتهم، وتأمين الحماية لهم في المنطقة التي تعد بؤرة توتر رئيسية في العالم هذا بالإضافة إلى تجارة المخدرات التي بدأت تأخذ منحى تصاعديا، حيث يعد معبر لمرور المخدرات الذي يأتي من المغرب، ويمر إلى دول غرب وشمال إفريقيا، وصولا إلى أوروبا.

– تجارة تهريب المخدرات:

يشكل تهريب المخدرات تهديدا للدول و القارة الإفريقية بشكل عام، حيث تشير الإحصائيات ، ان حوالي 240 طن من الكوكايين و 820 من الهيروين ،يتم يتم ترويجها في العالم مرورا بالقارة الإفريقية ، عبر دول الساحل و الصحراء ،حيث تم القبض على 4870 شخص من المهاجرين الغير شرعيين متورطين في المتاجرة بالمخدرات بين عامي 2005-2007

يمكن لهذا النوع من التجارة الغير مشروعة ان يتسبب في اعمال القتل و الخطف و افساد للشباب كثروة بشرية للدول الافريقية.

–الاتجار بالبشر :

أصبحت ظاهرة الاتجار بالبشر من مظاهر التجارة الغير مشروعة ، حيث يتم اختطاف و تهريب البشر ،في مقابل الحصول على الفدية و الأموال ، او نقل البشر عبر قوارب الموت لأوربا او دول أخرى يرغبون في الذهاب إليها ، بالإضافة إلى بيع أعضائهم إلى بنوك طبية او مصحات طبية .حيث تشير الإحصائيات الى ما يقارب 1.2 مليون ضحية هذه المتاجرة .

3– الحلول السلمية للنزاعات الحدودية

3–1جهود الاتحاد الإفريقي:

لاعب الاتحاد الإفريقي دورا كبير في محاولة التخفيف من حدة النزاعات و هذا ما كرسه من خلال المبادئ التي يقوم عليها الاتحاد الإفريقي .يقوم الاتحاد الإفريقي على جملة من المبادئ الأساسية منها (عيسوي، 2010):

- سيادة واستقلال الدول الأعضاء،في إطار المساواة.
- احترام الحدود الموروثة عن الاستعمار
- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين

- حظر استخدام القوة أو التهديد بها.
- إدانة الاستيلاء و الانقلاب على الحكم بشكل غير دستوري و شرعي .
- منح الدول الأعضاء الحق في طلب التدخل لإحلال السلام والأمن والتدخل في حالات معينة مثل جرائم الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. ويتم هذا التدخل بقرار بالإجماع أو أغلبية الثلثين من مؤتمر رؤساء الدول والحكومات ،وبعد موافقة مجلس الأمن الدولي، الدفاع المشترك و عدم انتهاك ميثاق الاتحاد .
- تعزيز المؤسسات الديمقراطية.
- احترام حقوق الإنسان.

جاء الاتحاد الأفريقي بمنظومة أمنية تعتمد على فكرة الأمن الجماعي واستحدث مجلس للسلم والأمن مركزا في ذلك على دور التجمعات الاقتصادية في هذا الاتجاه ، تجدر الإشارة في هذا الشأن أن بعض التجمعات الاقتصادية أنشأت آليات

3-2 المساهمة في إنشاء مجلس الأمن و السلم الإفريقي

الأهداف التي أنشأ من أجلها مجلس السلم والأمن هي(السعدني، 2019) :

أ- تعزيز السلام والأمن والاستقرار في افريقيا من أجل ضمان حماية وحفظ حياة وممتلكات ورفاهية الشعوب الافريقية وبيئتها وكذلك خلق الظروف المواتية لتحقيق التنمية المستدامة .

ب- ترقب ومنع النزاعات وفي حالات حدوث النزاعات تكون مسئولية مجلس السلم والأمن هي تولي مهام إحلال وبناء السلام بغية تسوية هذه النزاعات .

ج- تعزيز وتنفيذ الأنشطة المتعلقة ببناء السلام وإعادة التعمير في فترةما بعد النزاعات وذلك لتعزيز السلام والحيلولة دون تجدد أعمال العنف .

د- تنسيق ومواءمة الجهود القارية الرامية إلي منع ومكافحة الإرهاب الدولي بكافة جوانبه.

هـ- وضع سياسة دفاع مشترك للاتحاد طبقاً للمادة 4 من القانون التأسيسي .

و- تعزيز وتشجيع الممارسات الديمقراطية والحكم الرشيد وسيادة القانون وحماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية واحترام قدسية حياة الانسان والقانون الإنساني الدولي وذلك كجزء من الجهود الرامية إلي منع النزاعات .

هذا لقطع الطريق على التدخل الأجنبي الخارجي الأمريكي، بالإضافة إلى إطار تعاوني إقليمي يوفر العناء و التكاليف أمام شساعة الحدود.

يعتبر مجلس السلم والأمن الإفريقي الجهاز الأساس ي للوقاية وإدارة وحل النزاعات كما يعتبر قاعدة الأمن الجماعي وآلية ونظام الإنذار المبكر لاستجابة ناجحة للنزاعات والأزمات في إفريقيا،

جرائم ضد الإنسانية أو جرائم حرب كما يحق لهذا الأخير ووفقا للنصوص القانونية المخولة له حق فرض عقوبات تعليق مشاركة الدول من أعمال الاتحاد الإفريقي خاصة التي أقيم فيها النظام بالقوة، كما له مهام متابعة حالة حقوق الإنسان والحكم الرشيد وذلك بتشجيع الممارسات الديمقراطية، كما ينسق جهود القارة في مواجهة الإرهاب العالمي بوضعه لآلية جديدة لمواجهة الإرهاب .

3-3 إنشاء المركز الإفريقي للدراسة و الأبحاث حول الإرهاب(لبال، 2010،ص554) :

إنشاء المركز الإفريقي للدراسة و البحث حول الإرهاب في أكتوبر 2002 المشاركة في المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب سبتمبر 2011 و تشكيل مجموعة مختصة في تقوية مكافحة الإرهاب في الساحل على رأسها الجزائر .

تم إنشاء المركز الإفريقي للدراسة و الأبحاث حول الإرهاب(ACSRT) بالجزائر العاصمة في سنة 2004،الذي يقوم بالبحث في مناطق تحرك الجماعات الإرهابية و السبل الكفيلة بمحاربة الظاهرة ، و يتم تمويل المركز من قبل الاتحاد الإفريقي.

مصادقة مجلس الأمن بتاريخ 27جانفي 2014 على اللائحة 2133 التي تدين عملية خطف الرهائن و احتجازهم بناءا على مذكرة الجزائر.الداعية الى منع عملية الاختطاف و تجريم الفدية (بلمخربش، 2018،ص309)

الوساطة الجزائرية في أزمتي ليبيا و مالي .

موقف الجزائر من التدخل في ليبيا لسبب محاربة الجماعات الإرهابية .و دعوتها الى مصالحة وطنية تجمع جميع الفرقاء المتناحرين باستثناء الجماعات التي تجنح للعنف و الإرهاب .

تعتبر المقاربة الجزائرية في حلحلة أزمات دول الجوار الإقليمي سواء في الأزمة الليبية او المالية و التي ضلت الجزائر من خلال السياسية الخارجية التي رسمتها الجزائر من قيام الدولة إلى اليوم و القائمة على مبدأين هما (إبراهيم) :

مبدأ عدم التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية للدول التي تشهد صراع .

المبدأ الثاني القائم على رفض استخدام القوة في حل الأزمات، و ترجيح كفة الحلول السلمية الداعية إلى الحوار و التشاور بين كل الأطراف.

3-4 هيئة الحكماء (نجاندو،، 2019) :

تم تعيين أول لجنة للحكماء في عام 2007، بعد خمس سنوات من بدء سريان بروتوكول مجلس السلم والأمن، وبعد نحو ثلاث سنوات من تنصيب مجلس السلم والأمن في أيار/ مايو 2004. والواقع أنه كان أحد الركائز الأخيرة لبدء التنفيذ من هيكل السلم والأمن الإفريقي، هو في العديد من الجوانب الهامة، مؤشراً على الهيمنة السائدة لأسلوب رد الفعل التفاعلي، وليس الوقائي، لإدارة النزاع من جانب المؤسسة.

هو مجلس استشاري قائم على نموذج المجلس التقليدي للعقلاء الأفارقة وقد ورد إنشاء هذه الهيئة في بروتوكول مجلس السلم والأمن الإفريقي في مادته 11

مساهمة الجزائر في حل النزاع الإثيوبي الاريتيري عام 2000 و إطلاق الشراكة الجديدة من اجل التنمية في إفريقيا NEPAD سنة 2002 مع كل من نيجيريا و جنوب إفريقيا و تدافع عنها الجزائر كمبادرة في القمم الاقتصادية (G8-G20).

وتشمل أساليب العمل، التي اعتمدها مجلس السلم والأمن في 12 تشرين الثاني/ نوفمبر 2007، تقوم اللجنة من تيسير إنشاء قنوات اتصال بين المجلس ورئيس اللجنة من ناحية، والأطراف المشاركة في نزاع، من جهة أخرى، من أجل منع هذا النزاع من التصاعد إلى صراع.

ويمكن لأعضاء اللجنة إرسال بعثات لتقصي الحقائق وإجراء رحلات دبلوماسية مكوكية بين أطراف النزاع.

ويشكل اعتماد تدابير بناء الثقة وعمليات المصالحة الفعالة أيضا جزءاً من أساليب عمل اللجنة.

يمكن تقديم الدعم لفرق الوساطة في مساعدة الأطراف وإسداء المشورة بشأن كيفية حل المنازعات المتصلة تنفيذ اتفاقات السلام وتشجيعهم على تنفيذ عمليات المصالحة.

الخاتمة

يمكن القول ان النزاعات الحدودية من أكبر المهددات للسلم و الأمن في إفريقيا نظرا لامتلاك القارة خزان كبير من الثروات الباطنية ، ما يجعلها محل تنافس داخلي بين الدول ، و أطماع خارجية ترى في تأجيج الصراعات بين الدول المجاورة يحقق مصالحها من خلال إضعاف تلك الدول لصالح القوى الاستعمارية السابقة و التي وجدت في البوابة الاقتصادية عودة إلى مستعمراتها و التحكم في خيراتها من خلال إذكاء النزاعات الحدودية بين الدول الإفريقية .

بالإضافة إلى إشكالية بناء الدولة في إفريقيا على أسسس قبلية و عشائرية ، ما جعل مسألة استيعاب كافة المكونات أمرا غير متحقق في الدول الإفريقية ، دون أن ننكر الحدود الموروثة عن الاستعمار التي لم تراع التوزيع القبلي ، ما جعل القبيلة الواحدة تتواجد في عدة دول على خطوط التماس .

دفعت كل هذه الأمور إلى أن تبقى النزاعات الحدودية ألغام متفجرة ،ساهمت بشكل كبير في فشل الدولة الوطنية ، بسبب عدم تجاوز هذه التحديات .

خلصت الدراسة إلى عدة نتائج و توصيات :

***النتائج :**

الحدود الموروثة عن الاستعمار التي خلفها مؤتمر برلين 1885.

الموارد و الثروات الطبيعية المتواجدة على خطوط التماس، أشعلت فتيل النزاعات و الحروب.

اشتراك عدة دول في قوميات و قبائل مشتركة مما يجعل من هذه القوميات ولائها للقبيلة على حساب الدولة.

غياب المعاهدات و بروتوكولات ترسيم الحدود بين دول القارة الإفريقية .

*التوصيات:

- حل مشكلة النازحين و المشردين من النزاعات الحدودية.
- اللجوء للأساليب و الآليات السلمية في فض النزاعات الحدودية .
- الاستفادة من التجربة التكاملية الأوربية في حل مشكلة الحدود و جعلها مصدر تكامل و تعاون بدل نزاعات و صراعات حدودية .

– الإحالات والمراجع :

المراجع

- أسماء بلمخربش. (2018). دور المقاربة الجزائرية في حل النزاعات في دول الجوار الإقليمي حالتي ليبيا و مالي ، . *مجلة المفكر* ، صفحة 309.
- جمال منصر، (جوان، 2015). بناء السلم في مرحلة ما بعد النزاعات: المضامين والنطاقات . ، *مجلة دفاتر السياسة و القانون، العدد الثالث عشر* ، صفحة 380.
- حادي إبراهيم. (بلا تاريخ). الدولة الفاشلة في ليبيا و التهديدات الأمنية على الأمن الوطني الجزائري. *الحوار المتوسطي* .
- عطية عيسوي. (2010). ، *الاتحاد الأفريقي بين النجاح والفشل*، . تم الاسترداد من مدونة الجزيرة .
- علي حسن السعدني. (12 11، 2019). *موقع شباب مصر* . تاريخ الاسترداد 10 12، 2020، من موقع شباب مصر : http://www.shbabmisr.com/t~97795
- قوتال ياسين. (2014). النزاعات الحدودية الدولية و تأثيراتها على البيئة –دراسة في الإطار المفاهيمي. *مجلة الحقوق و العلوم السياسية بجامعة خنشلة* ، صفحة ص108.
- كابينجا إيفيت نجاندو، (10 10، 2019). *لجنة الحكماء :دورها هو منع نشوب النزاعات العنيفة في أفريقيا*، . تاريخ الاسترداد 08 12، 2020، من https://www.un.org/ar/chronicle/article/19967
- نصر الدين لبال. (2010). المقاربة الجزائرية لبناء السلم في منطقة الساحل الإفريقي-مالي أنموذجا- . *المجلة الجزائرية للأمن و التنمية* ، صفحة 554.
- نضال عبد العزيز. (بلا تاريخ). ،الحدود-مصدر صراع في القرن الإفريقي، . *مجلة دراسات افريقية*، ، صفحة 177.
- نعيم ظاهر. (2007). *الجغرافية السياسية المعاصرة في ظل جديد ،الأردن*. الاردن: دار يازوري العلمية للنشر و التوزيع.